مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

المنـعُ النّحويُّ

الدكتور إبراهيم البب*
الدكتور صفوان سلّوم**
معاذ محمد***

(تاريخ الإيداع 2 / 9 / 2018. قبل للنشر في 28 / 3 / 2019)

□ ملخّص □

يتناولُ هذا البحث أسلوب المنع النحوي ولاسيّما في البنية والجانب التركيبي؛ إذ وُضع للنحو العربي أصول وضوابط لا يجوز الخروج عنها؛ فيدرس البحث مصطلح المنع العامّ، وما يندرج تحته من مصطلحات تشابهه جاءتْ عند النحاة؛ إذ المنع مفهوم عامّ يُعبّر عنه بمصطلحات كثيرة جاءت في هذا البحث، تضمّن البحث ما يمتنع في بنية الخبر خبرِ المبتدأ أو خبر أفعال الشروع، وأيضاً قضايا المنع في تركيب الإضافة، وكذلك درس البحثُ ما يمتنع اجتماعه، وما تمتنع تثنيته، وقضايا المنع في بنية اسم الإشارة وبنية الفعل، وما يمتنع أنْ يدخل عليه، وكذلك المنع في تركيب النداء، وبنية ضمير الفاعل وضمير المفعول به، وكذلك الصفة؛ أيْ ما يمنع وصفه أو الوصف به.

الكلمات المفتاحيّة: المنع، الامتناع، الاشتراط، الاجتماع، الفعل، الحرف.....

*أستاذ _ قسم اللغة العربية _ كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية.
** مدرّس _ قسم اللغة العربية_ كلية الآداب والعلوم الإنسانية _جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية.
***طالب دراسات عليا(دكتوراه) _قسم اللغة العربية_كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

Grammar Prevention

Dr . Ibrahem albb[*]
Dr. safwan salloum[**]
Maaz Muhammad[***]

(Received 2 / 9 / 2018. Accepted 28 / 3 / 2019)

□ ABSTRACT □

This research deals with the method of grammatical prohibition, especially in the structure and the structural aspect. It has developed the Arab origins and rules that can not be excluded. The research examines the term general prohibition and the similar terms that fall within the grammarians. Prevention is a general concept expressed in more than one term In this research, the research includes what is prohibited in the structure of the news novice news or the news of the acts of initiation, as well as the issues of prevention in the composition of the addition, as well as the study of what prevents the meeting, and what does not dissuade him, and issues of prevention in the structure of the name of the signal and structure of the act and what does not enter it, As well as prevention in the composition of the appeal, and the structure of the conscience of the actor and conscien

Key words: Prevention, abstention, requirement, meeting, action, character .....

[*] **professor , Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**
[**] **Assistant professor , Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen , lattakia, Syria.**
[***] **postgraduate student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لا بدّ لكلّ علم من أصول وقواعد تضبطه، والنّحو العربي من العلوم التي قامت على التّفكير العلميّ الدّقيق، والمتمعّن في الفكر النحوي يرى أنّ هناك الكثير من المفهومات والمسائل التي يجب أن تدرس بعيداً عن النظرة التقليدية، وقد ثبتت مصطلحات النحو ومفهوماته جميعها في أثناء عمليتي الاستقراء والتقعيد على هذا الأساس، ومن المفهومات التي رأيتها تنطبق على معظم أبواب النحو هو مفهوم المنع النّحوي، هذا المفهوم الذي يحكم جوانب البنية النحوية والجوانب التركيبية وفق أسس ثبّتها النحاة، ومفهوم المنع يبيّن الأسس التي قام عليها تقسيم الكلام العربيّ من اسم وفعل وحرف وجمل وتراكيب؛ فلكلّ مصطلح قواعد تضبطه ولا يجوز الخروج عنها، وذلك تحت قاعدتي التقسيم والاصطلاح، ومفهوم المنع وتطبيقاته على النحو قد علّلا عند النحاة بعلل مختلفة سوف نوردها ضمن هذا البحث.

أهمية البحث وأهدافه:

يبيّن البحث الأسس التي قد استخدمها النحاة في تقسيم الكلام؛ إذ وضعوا لكل قسم من الأقسام صفات وعلامات تحدده وتميزه عن غيره، كما يبين البحث أنّ النحو العربي قد قام على أسس قياسية معللة، وكذلك يهدف البحث إلى تبيان أنّ النحو العربي يجب أن يدرس بطريقة المفهوم وانطباقه على أبواب النحو الواسعة؛ أيْ هناك بعض المفهومات تشمل معظم الأبواب النحوية؛ فلدينا مثلاً المنع النحوي؛ نلاحظ أنّه يطبّق على باب الإضافة والتعريف و الفعل والحرف والاسم والإسناد، والمبتدأ والخبر والنّداء والنعت واسم الإشارة؛ فمصطلح المنع نراه قد طبّق على كلّ هذه الأمور بتفاصيل وأحكام تخصّ كلّ بابٍ من هذه الأبواب، وقد طبّق هذا المفهوم أيضاً على البنية التركيبية في بعض القضايا، وهذا المفهوم من الأسس التي ثبتها النحاة في بناء النظام النحوي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفيّ في رصد المادة، ودراستها، وتحليلها اعتماداً على ما جاء به النّحاة والعلماء من آراء في هذا المجال.

مفهوم المنع لغة واصطلاحاً:

جاء في لسان العرب" المنع حلاف الإعطاء... وهو تحجير الشيء، منعه يمنعه منعاً ومنّعه فامتنع منه وتمنّع"[1]، وإذا حاولنا تتبع هذا المصطلح في اصطلاح النحاة وجدنا أنّه مفهوم عام أكثر من كونه مصطلحاً بكلمة واحدة؛ ففي كتب النحاة نلاحظ أنّ المنع قد عُبّر عنه بمصطلح (المنع) أو بمصطلحات أخرى مشابهة له معنويّاً مثل: لا يجوز، لا يصح، ، وغير ذلك من الاصطلاحات التي تدور في دائرة معنويّة واحدة هي المنع، وبذلك لاحظنا أنّ المنع في هذا مثله مثل الوجوب في كونه مفهوماً عامّاً، و" كلمة الاصطلاح تعني الاتفاق، وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معيّنة في التعبير عن الأفكار والمعاني النّحويّة... فالاصطلاح لفظ محدد يستخدم للدّلالة على ظاهرة معيّنة، وقد تتعدد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واحدة"[2].

---

[1]–ابن منظور، جمال الدين*لسان العرب*. ج13، تحقيق: محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1999، مادة (منع).

[2]–القوزي، عوض. *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*.ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981، ص23.

وأكثر من رأيته قد استخدم هذا المصطلح بحرفيّته المبرد في المقتضب؛ وذلك في أكثر من موضع؛ يقول في باب" ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدل إلّا على الموضع لامتناع اللفظ منه، وذلك قولك: ما جاءني من أحدٍ إلّا زيدٌ على البدل لأنّ (منْ) زائدة، وإنّما تزاد في النّفي ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأنّ المنفيّ المنكور يقع واحده في معنى الجميع؛ فتدخل (مِنْ) للإبانة عن هذا المعنى؛ فإذا قلت: جاءني، لم تقع (مِنْ) هنا زائدة لأنّ معنى الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين كما كان هناك نفياً لجميعهم"[3]، وفي باب" هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك؛ أمّا ما تدخله ألف الوصل فهو كلّ فعل كانت الياء وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلت (يفعل) قلّت حروفه أو كثرت؛ فمن تلك الأفعال: ضرب و علم وكرُم، وتقول إذا أمرت: اضرب زيداً، اعلم ذلك، اكرُم يازيد، وكذلك انطلق يا زيد لأنّك تقول في المضارع ينطلق..."[4]، ويقول" فأمّا عشرون أيّما رجلٍ فلا يجوز، وإنّما امتنع من أنّك لاتقيم الصفة مقام الموصوف حتّى تتمكّن في بابها، نحو مررت بظريف ومررت بعاقل لأنها أسماء جارية على الفعل، و (أيّما رجل) إنّما معناه كامل فليس بمأخوذ من فعل، و (ما) زائدة فإنّما معناه: مررت برجلٍ أيِّ رجل؛ فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع "[5].

أمّا مرادفات مفهوم المنع فهي ترد عنده بكثرة، ومن ذلك" هذا باب ما لا يجوز أنْ تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة، وذلك كان ممّا يوضع موضع الفعل وليس بفعل... فمن ذلك (صه، مه، إيه) و (هلمّ) في لغة أهل الحجاز، فكلّ هذه لا تدخلها نون لأنّها ليست بأفعال، وإنّما هي أسماء أفعال"[6]، وذكر المبرّد" هذا باب ما لا يجوز فيه إلّا إثبات الياء، وذلك إذا أضفت اسماً إلى اسم مضاف إليك، نحو: يا غلامَ غلامي، ويا صاحبَ صاحبي، ويا ضاربَ أخي، وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّك إنّما حذفت الأوّل كحذفك التنوين من زيد، فكان(يا غلام) بمنزلة (يا زيد)؛ فإذا قلت(يا غلامَ زيدٍ) لم يكن في(زيد) إلّا إثبات النون لأنّه ليس بمنادى فكذلك يا غلامَ غلامي"[7]، هكذا ورد حرفيّاً في كتاب المقتضب للمبرد، والظاهر أنّ المقصود هو التنوين، وليس حرف النون، وجاء عند سيبويه" إنّما منعك أنْ تقول:(نعم الرجلَ) إذا أضمرت أنّه لا يجوز أنْ تقول(حسبُك به الرجلَ) إذا أردت معنى حسبُك به رجلاً"[8]، ويقول أيضاً" اعلم أنّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل، وذلك قولك: متى زيدٌ ظنّك ذاهب، وزيدٌ ظنّي أخوك، زيدٌ ذاهب ظنّي فإن ابتدأت فقلت ظني زيد ذاهب كان قبيحاً لا يجوز البتة كما ضعف أظُنّ زيدٌ ذاهب"[9].

كما نراه يمنع نداء ما فيه الألف واللام؛ يقول:" اعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتّة، إلّا أنّهم قد قالوا:(يا الله اغفر لنا)، وذلك من قِبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثُر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"[10]، فنلاحظ أن سيبويه قد عبّر عن مفهوم المنع ب(لا يجوز ولا يجوز البتّة) وهذان المصطلحان ولا سيّما الثاني فيهما الدلالة الكافية على مصطلح المنع النّحوي.

---

[3]– المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*. ج4، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994، ص420.

[4]–نفسه، ج2، ص86.

[5]– نفسه، ج4، ص293، 294.

[6]–نفسه، ج3، ص25.

[7]– نفسه، ج4، ص250.

[8]–سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*.ج2، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ص178.

[9]–سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. ج1، ص124.

[10]– نفسه، ج2، ص195.

ومن مرادفات المنع في كتاب سيبويه مصطلح (محال)؛ يقول:" اعلم أنّه محال أن تقول: عبدُ الله نعمَ الرجلُ، والرجلُ غيرُ عبد الله، كما أنّه محال أنْ تقول: عبدُ الله هو فيها، وهو غيرُه"[11]، وجاء عنده أيضاً" والله ما أعدو أن جالستك؛ أيْ أن كنتُ فعلتُ ذلك؛ أي ما أجاوز مجالستك فيما مضى، ولو أراد ما أعدو أنْ جالستُك غداً كان محالاً ونقضاً، كما أنّه لو قال: ما أعدو أنْ أجالسك أمس كان محالاً"[12].

قال موفق الدين بن يعيش" (منذ) لا تكون مضافة البتة؛ فإذا قلت ما رأيتك مذ دخل الشتاء ومنذ قام زيد فالتقدير ما رأيتك منذُ زمنِ قام زيد... فالزمن مضاف إلى الفعل ثمّ حُذف المضاف للعلم بمكانه"[13]، ونلاحظ استخدامه مصطلحات (لا يسوّغ، لا يمكن، لا يكون، لا يصح...) المرادفة للمنع؛ يقول:" الجمل نكرات ألا ترى أنّها تجري أوصافاً على النكرات نحو : مررت برجلٍ أبوه زيد... فصفة النكرة نكرة... فلم يسغ أن تقول : مررت بزيد أبوه كريم، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة... ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون جملة اسميّة وفعليّة ... وجميع الأسماء المبهمة نحو الذي والتي وأسماء الإشارة ونحوها لا يصح تثنيته؛ فالتثنية فيه إنّما هي صيغة موضوعة للتثنية لأنّ التثنية تكون في النكرات، ولمّا كانت هذه الأسماء ممّا لا يصحّ اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنّما هي صيغة موضوعة للدلالة على التثنية "[14]، وتوضيح هذه التثنية غير الحقيقية بأنّ" هذه الأسماء لم يصحّ اعتقاد التنكير فيها فلم تكن تثنيتها تثنية حقيقية"[15]، وعلل الأستاذ عباس حسن ذلك بأنّ شرط المثنى أنْ يكون الاسم معرباً؛ فلا يثنى الباقي على بنائه، وأمّا (هذان وهاتان واللذان واللتان) فقد وردت عن العرب معربة مع أنّ مفرداتها مبنيّة[16]، كماعبّر ابن يعيش عن المنع بكلمة (رفض)؛ فخبر المبتدأ بعد لولا يرفض ظهوره.[17]، فإذا "كان الخبر كوناً عامّاً مطلقاً وجب حذفه، نحو: لولا زيدٌ لَكانَ كذا، أيْ: لولا زيدٌ موجودٌ، وإنْ كان كوناً مقيّداً فإمّا أن يدلّ عليه دليل أوْ لا؛ فإن لم يدلّ عليه دليل وجَبَ ذكره، نحو: (لولا زيدٌ محسنٌ إليّ ما أتيتُ)، وإنْ دلّ عليه دليلٌ جاز إثباتُه وحذفُه، نحو: (هل زيدٌ محسنٌ إليك)، فتقول:(لولا زيدٌ لَهلكتُ)؛ أيْ: لولا زيدٌ محسنٌ إليّ لهلكتُ"[18]، وجاء عند بهاء الدين ين عقيل" إنْ لم يتطابقا (المبتدأ والخبر) وهو قسمان ممتنع وجائز؛ فمثال الممتنع: أقائمان زيد و أقائمون زيد؛ فهذا التركيب غير صحيح"[19] نلاحظ هنا أنّ ابن عقيل قد عبّر عن مفهوم المنع بالمصطلح ذاته وبمرادف له (غير صحيح)، وعند استخدامه مصطلح (لا يجوز) يقول:" لا يجوز أنْ يكون الوصف مبتدأً إذا رفع ضميراً مستتراً؛ فلا يقال في (ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ) إنّ قاعداً مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنّه ليس بمنفصل"[20]، قال جلال الدين السيوطي:" إنّ الإضافة إلى

---

[11]–نفسه، ج2، ص177.

[12]–نفسه، ج3، ص55.

[13]– ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج3، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت، ص17.

[14]– نفسه، ج3، ص141.

[15]– نفسه،ج3، ص141.

[16]– ينظر: حسن، عباس. *النحو الوافي*.ج1، ص128.

[17]– ينظر: ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج1، ص95.

[18]– ابن عقيل، بهاء الدين. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*.ج1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، 1980. ص250.

[19]–نفسه، ص199.

[20]–نفسه، ج1، ص188.

الأفعال لا تصحّ لأنّ الأفعال لا تكون إلّا نكرات ولا يكون شيء منها أخصّ من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها"[21].

صور المنع النحوي:

1- **منع دخول الفاء على خبر المبتدأ إلّا بشروط:** يمتنع دخول الفاء على خبر المبتدأ" تقول زيد منطلق، ولو قلت: زيد فمنطلق لم يجز"[22]، وقال سيبويه" لو قلت:" زيد فمنطلق لم يستقم"[23]، وقال صاحب المقتضب" لا يجوز: زيد فلهُ درهم، وعبد الله فمنطلق"[24]، لكن هناك مجموعة حالات يصحّ فيها دخول الفاء على خبر المبتدأ، ومن ذلك أنْ يكون المبتدأ متضمّناً معنى الشرط؛ قال جلال الدين السيوطي:" لمّا كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفعل إلى ذلك؛ فكان الأصل ألّا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنّه لمّا لُحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء"[25]،وبيّن ابن هشام ذلك أيضاً في المغني بأنّه" كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو:(الذي يأتيني فلهُ درهمٌ)، وبدخولها فُهم ما أراد المتكلّم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان"[26]، وأكثر هذه الحالات أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً، قال تعالى﴿ و**الذين يكنزون الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرْهم بعذابٍ أليم**﴾[27]؛ " فالذين: مبتدأ ضُمّن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله تعالى (فبشّرهم)"[28]، فقد علّل ابن يعيش سببَ دخول الفاء على الخبر بأنّ" الفاء ربطت الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لأنّها أحدثت فيها معنى الجزاء"[29]، ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة أيضاً... وصلتها لا تكون إلّا فعلاً في صورة اسم الفاعل واسم المفعول"[30]، قال تعالى﴿**الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما مائةجلدة**﴾[31] ،واشترط النحاة في الاسم الموصول المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره أنْ يكون الموصول" شائعاً غير مخصوص وأنْ تكون صلته فعلاً أو جارّاً ومجروراً؛ لأنّه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء، فدخلت الفاء فيه كما تدخل في الشرط المحض، وذلك أنّه إذا كان شائعاً كان مبهماً غير مخصوص، وباب الشرط مبني على الإبهام؛ فإن جعلته لواحد مخصوص نحو: (زيدٌ الذي أتاني

---

[21]–السيوطي، جلال الدين. *الأشباه والنظائر*. ج3، تحقيق: طه سعد، ط1، مكتبة الكليات، 1975، ص85.

[22]–ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل. ج1، ص100.

[23]–سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج1، ص138.

[24]– المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*. ج3، ص195.

[25]–السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج1، تحقيق: عبد العال مكرم، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ص56.

[26]– الأنصاري، ابن هشام. *مغني اللبيب*. تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1969، ص219.

[27]– سورة التوبة 34.

[28]– الأندلسي، أبو حيّان. *البحر المحيط*.ج5، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص 38.

[29]–ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج3، ص 159.

[30]–الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*. ج1،تحقيق: يوسف عمر، ط2، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1996، ص268.

[31]–سورة النور2.

فلَهُ درهمٌ) لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء"[32]، قال تعالى﴿ **إنّ الذينَ فتنُوا المؤمنين والمؤمنات ثمّ لم يتوبوا فلَهُم عذابُ جهنّمَ ولَهُم عذابُ الحريق**﴾[33].

وكذلك أنْ يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالفعل أو الظّرف أو الجارّ، نحو: (كلّ رجلٍ يأتيني، أو أمامك أو في الدّار فلَهُ درهم)، وقد تجيء صفتُها أيضاً ماضياً مستقبلَ المعنى، نحو:(كلّ رجلٍ أتاك غداً فلَهُ درهمٌ)، وقد تدخلُ الفاء على خبر (كلّ) وإنْ كان مضافاً إلى غير موصوف، نحو: (كلّ رجلٍ فلَهُ درهمٌ) لمضارعته لكلمات الشّرط في الإبهام، وكذا إنْ كان مضافاً إلى موصوف بغير الثّلاثة المذكورة، نحو: (كلّ رجلٍ عالم فلَهُ درهمٌ)"[34].

2- منع دخول (أنْ) على خبر أفعال الشروع: المقصود بفعل الشروع " الفعل الذي يدلّ معناه على أوّل الدّخول في الشّيء وبدء التلبس به وبمباشرته"[35]، ومن أشهرها: شرع، طفق، بدأ، جعل....، هذا، ويمتنع اقتران خبرها بـ(أنْ)" لأنّها للأخذ في الفعل؛ فخبرها في المعنى حال، و (أنْ) تخلّص للاستقبال"[36]، قال تعالى ﴿ **وطفِقا يخصفان عليهِما من ورق الجنّة**﴾[37].

3- منع اجتماع علامتي تأنيث: قال ابن الأنباري:" الأصل في مسلمات وصالحات مسلمتاتوصالحتات إلّا أنّهم حذفوا التّاء لئلّا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التّاء مع المذكّر في نحو قولهم: رجل بصريّ كوفيّ في النّسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصرتيّ وكوفتيّ لئلّا يقولوا في المؤنث: امرأة بصرتيّةوكوفتيّة فجمعوا بين علامتي تأنيث.... فإن قيل:فلمَ لمْيحذفوا الألف في جمع (حبلى) كما حذفوا التاء؛ فيقولواحبلات كما قالوا مسلمات؟ قيل: لأنّ الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة لأنّها صيغت عليها الكلمة في أوّل أحوالها، وأمّا التاء فليست كذلك لأنّها ما صيغت الكلمةعليها في أوّل أحوالها، وإنّما هي بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم كحضرموت وبعلبك وما أشبه ذلك"[38].

4- امتناع اجتماع التّنوين أو النّون والإضافة: من أهمّ أحكام الإضافة هو وجوب حذف التّنوين أو النّون من الاسم المضاف، وذلك لسببين" أحدهما أنّ التنوين يدلّ على انتهاء الاسم، والإضافة تدلّ على احتياج الأوّل إلى الثاني فلم يجتمعا، والثّاني أنّ التّنوين في الأصل يدلّ على التّنكير والإضافة تخصص فلم يجتمعا"[39]، وجاء في شرح الكافية:" إنّما حذف التّنوين أو النّون لأنّها دليل تمام ما هي فيه...فلمّا أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثّانية التّعريف أو التّخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة"[40].

5- امتناع إضافة الشّيء إلى نفسه: قال العكبريّ في اللباب:" لا تجوز إضافة الشّيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان... وذلك أنّ الغرض بالإضافة التّخصيص، والشّيء لا يخصص نفسه، ولو كان كذلك لكان كلّ شيء

---

[32]–ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج1، ص100.

[33]–سورةالبروج 10.

[34]–الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*.ج1، ص269، 270.

[35]–حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج1، ط3، دار المعارف، مصر، 1974، ص620.

[36]–السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج2، ص139.

[37]–سورة الأعراف 22.

[38]–ابن الأنباري، عبد الرحمن. *أسرار العربية*. تحقيق: محمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص52، 53.

[39]–العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: محمد عثمان،ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 2009، ص261.

[40]–الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*. ج2، ص205.

مخصصاً"[41]،وكانت هذه القضية مسألة خلافية؛ فذهب الكوفيون إلى أنّه" يجوز إضافة الشّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان... فاحتجّوا بأنْ قالوا: جاء ذلك في كتاب الله، وكلام العرب كثيراً، قال الله تعالى﴿ **إنّ هذا لَهوَ حقُّ اليقينِ**﴾، واليقين في المعنى نعت للحقّ؛ لأنّ الأصل فيه الحقّ اليقين، والنّعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد... والبصريّون قالوا: لا يجوز؛ لأنّ الإضافة يُراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرّف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإنْ لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد مِن التعريف؛ إذ يستحيل أنْ يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه"[42]وقال ابن السّرّاج:" لا تضيف الشّيء إلى نفسه، لا تقول هذا زيدُ العاقلِ، والعاقل هو زيد"[43]، وجاء عند شارح المفصّل:" إضافة الشّيء إلى نفسه ممّا لا يصحّ، وذلك مِنْ قِبل أنّ الغرض من الإضافة التّعريف والتّخصيص، والشّيء لا يعرف بنفسه لأنّه إنْ كان معرفةً كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التّعريف لأنّ نفسه موجودة غير مفقودة، وليس في الإضافة إلّا مافيه، وإنْ كان عارياً منه كان أذهب في الإحالة والامتناع لأنّ الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر"[44].

6-امتناع اجتماع التعريف والإضافة::" فلا تضيف إلّا نكرة نحو قولك: (غلامُ زيدٍ و صاحبُ عمرو)؛ لأنّ الإضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفَه إنْ كان معرّفاً وتخصيصاً إنْ كان نكرة... ولذلك لا يجمع بين الألف واللام والإضافة لأنّ ما فيه الألف واللام لا يكون إلّا معرفة"[45]، وجاء عند ابن السّرّاج عند حديثه عن المضاف:" لا يجوز أنْ تدخل عليه الألف واللام وتضيفه"[46]، جاء عند المبرّد:" لا يجوز أن تقول : جاءني الغلام زيدٍ، لأنّ الغلام معرّف بالإضافة، وكذلك لا تقول: هذه الدارُ عبدِ الله، ولا: أخذت الثوبَ زيدٍ... لأنّ المضاف إنّما يعرّفه ما يضاف إليه... فيستحيل: هذه الثلاثة الأثواب كما يستحيل : هذا الصاحبُ الأثوابِ"[47]، قال بهاء الدين بن عقيل مفصّلاً الكلام في هذه القضيّة:" لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة؛ فلا تقول: هذا الغلام رجلٍ، لأنّ الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما، وأمّا ما كانت إضافته غير محضة فكان القياس أيضاً ألّا تدخل الألف واللام على المضاف لِمَا تقدّم من أنّهما متعاقبان، ولكن لمّا كانت الإضافة فيه على نيّة الانفصال اغتُفِر ذلك بشرط أنْ تدخل الألف واللام على المضاف إليه كـ (الضارب الرجل)، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه كـ (زيد الضّارب رأس الجاني)، فإنْ لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة؛ فلا تقول هذا الضاربُ رجلٍ ولا هذا الضاربُ رأسِ جانٍ"[48]، ووجد برجشتراسر أنّ هذه القاعدة في العربية هي عكس قواعد التعريف السائدة في اللغات الغربية؛ ففي الفرنسية والإنكليزية تكون أداة التعريف قبل المضاف[49].

---

[41]-العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. ص 263.

[42]-الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ص437، 438.

[43]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. ج2، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 8.

[44]-ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج3، ص9.

[45]- نفسه، ج2، ص121.

[46]-ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*. ج1، ص126.

[47]- المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*. ج2، ص173.

[48]- ابن عقيل، بهاء الدين. *شرح ابن عقيل*. ج2، ص46، 47.

[49]-ينظر: برجشتراسر. *التطور النحوي*. صححه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994، ص145.

7-امتناع الإضافة إلى الأفعال: قال جلال الدين السّيوطي:" إنّ الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ لأنّ الأفعال لا تكون إلّا نكرات ولا يكون شيء منها أخصّ من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها"[50]، و جاء عند ابن يعيش:" الإضافة إلى الأفعال ممّا لا يصحّ لأنّ الإضافة يبتغى بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلّا نكرات، ولا يكون منها شيء أخصّ من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها إلّا أنّهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال؛ فقالوا : هذا يوم يقوم زيد، وقال الله تعالى**{ هذا يومُ يَنفعُ الصّادقين صِدْقُهُم}**[51]؛ فقال قوم: الإضافة إنّما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمّى مصدراً... وقال قوم إنّما أضيف الزّمان إلى الفعل؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان؛ فالزّمان أحد مدلولي الفعل فساغت الإضافة إليه... وذهب قوم إلى أنّ الإضافة إنّما هي إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده؛ فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوا إلى الجملة من المبتدأ والخبر"[52].

أرى الصّواب في الرّأي الأخير؛ أيْ الإضافة إلى الجملة كلّها، فهناك فرق بين الإضافة إلى الجملة، والإضافة إلى المصدر؛ فالإضافة إلى المصدر تعني أنْ يكون المصدرُ هو نفسه المضاف إليه كقوله تعالى{**الله يتوفّى الأنفسَ حين موتِها**}[53]؛ فالإضافة هنا إلى المصدر؛ أيْ إلى الاسم، أمّا إذا جاءت الجملة مضافاً إليه فهي كلّها في محلّ جرّ، وتكون الجملة كلّها المضافَ إليه، والكلماتُ داخلَها تبقى على إعرابها، والمعنى مفهوم منها كقوله تعالى**{له الحمدُ في السمواتِ والأرض و عَشيّاً و حينَ تُظْهِرون}**[54]، فالإضافة هنا هي إلى الجملة كلّها، وليست إلى الفعل فقط، والفعلُ يبقى على إعرابه، والجملةُ هي مضافٌ إليه في الإعراب، فلا إضافة إلى الفعل، بل إلى الجملة، فالإضافة إلى الجملة بوصفها تركيباً، والتأويلُ يكون من مصدر الفعل الموجود في الجملة؛ فالتقدير: (حين إظهارِكم).

قال الأخفش:" لا يدخل الأفعال الجرّ؛ لأنّه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلّا بالإضافة، ولو أُضيف إلى الفعل، و الفعل لا يخلو من فاعل وجبَ أنْ يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين؛ لأنّ المضاف إليه يقوم مقام التّنوين، وهو زيادة في المضاف، كما أنّ التنوين زيادة، فلم يجز أنْ نقيم الفعل والفاعل مقامَ التّنوين لأنّ الاسم لا يحتمل زيادتين، ولم يبلغ وهو واحد أن يقوما مقامه كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التّنوين"[55].

8- "**امتناع إضافة أسماء الإشارة والمضمرات و كغير (أيّ) من الموصولات وبعض أسماء الشرط وبعض أسماء الاستفهام...** لأنه لا يعرض له ما يحوج لإضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف"[56]؛ قال موفّق الدّين بن يعيش" لا تصح إضافة أسماء الإشارة لأنّها معارف ولا يفارقها تعريف الإشارة... وكذلك لا تجوز إضافة الأسماء المضمرة"[57]،

---

[50]-السيوطي، جلال الدين. *الأشباه والنظائر*. ص85.

[51]- المائدة 119.

[52]-ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج3، ص16.

[53]- سورة الزمر 42.

[54]- سورة الروم 18.

[55]- الزجاجي، أبو القاسم. *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: د. مازن المبارك، ط1، دار النفائس، بيروت، 1972، ص110، 111.

[56]- الصبان، محمد بن علي. *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ج2، تحقيق: طه سعد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت، ص377.

[57]-ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج8، ص126.

قال الأستاذ عباس حسن:" لا يصحّ أنْ يكون اسم الإشارة مضافاً لأنّ اسم الإشارة بجميع أنواعه لا يُضاف لأنّه مبني، والمبنيّ في أكثر حالاته لا يُضاف"[58].

9- امتناع إضافة (منذ و مذ) إلى المضمر:" فلا يجوز إضافتهما إلى المضمر إذا كانا اسمين"[59]، وهذا أراه من باب السّماع وعدم الاستعمال، وبذلك تكون (منذ و مذ) تشبهان حرف الجرّ الكاف في قضية المنع هذه.

10- منع تثنية الحروف:" لم تُثنّ الحروف لثلاثة أوجه؛ أحدها أنّها نائبة عن الأفعال، وإذا تعذر ذلك في الأصل ففي النائب أولى، والثاني أنّ الحرف جنس واحد كالفعل، والثالث أنّ معنى الحرف في غيره؛ فلو ثنّيت الحروف لأثبت له معنيان فيما معناه فيه، وذلك ممتنع لأنّ معنى الحرف غير متعدّد"[60].

11- منع تثنية الضّمير و اسم الإشارة والاسم الموصول تثنية حقيقيّة صناعيّة:" أمّا(اللذان) فليس بتثنية صناعيّة لأنّه لا يتم إلّا بالصلة، والتّثنية الصّناعيّة لا تكون إلّا بعد تمام الاسم، وإنّما هي صيغة للدّلالة على التّثنية، وكذلك (هذان) لأنّ هذا يقرب من المضمر، والمضمر لا يُثنّى؛ بل يصاغ منه لفظ يدلّ على الاثنين، وليس (أنتما) تثنية (أنت) في اللفظ، ومن هنا بقي على تعريفه بعد التثنية"[61]، " فجميع الأسماء المبهمة نحو الذي والتي وأسماء الإشارة ونحوها لا يصح تثنيته؛ فالتثنية فيه إنّما هي صيغة موضوعة للتثنية لأنّ التثنية تكون في النكرات، ولمّا كانت هذه الأسماء ممّا لا يصحّ اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية وإنّما هي صيغة موضوعة للدّلالة على التّثنية "[62]، وسبب امتناع التّثنية الحقيقيّة في الاسم الموصول واسم الإشارة هو أنّ النحاة قد اشترطوا في المفرد لكي يثنّى أنْ يكون معرباً، والموصول واسم الإشارة مبنيّان، لذلك تكون هذه الصّيغة صيغة تثنية وليست تثنية حقيقية لانعدام الشرط الخاص بالمثنّى، وأرى تسميتها ملحقاً بالمثنّى أقرب إلى الصواب، أمّا فيما يخصّ الضّمير فقال الأستاذ عباس حسن:" الضمير... اسم جامد مبنيّ وبسبب بنائه لا يثنّى ولا يجمع؛ فلا تدخله العلامة الخاصّة بالتثنية أو الجمع، إنّما يدلّ بذاته وتكوين صيغته على المفرد المذكر أو المؤنث أو على المثنّى... أو على الجمع... ومع دلالته على التّثنية والجمع لا يسمّى مثنّى أو جمعاً"[63].

12- امتناع أنْ يكون الضمير نفسه فاعلاً ضميراً ومفعولاً به ضميراً متّصلاً في الفعل نفسه: قال سيبويه:" لا يجوز لك أنْ تقول للمخاطَب: اضربْكَ ولا: اقتلْكَ، ولا ضربْتكَ، لمّا كان المخاطَبُ فاعلاً وجعلتَ مفعولَه نفسه قبح ذلك لأنّهم استغنوا بقولهم:(اقتُل نفسَك وأهلكتَ نفسكَ) عن الكاف ها هنا وعن (إيّاك)، وكذلك المتكلّم لا يجوز له أنْ يقول: أهلكْتُني ولا: أهلُكني لأنّه جعل نفسه مفعولَه فقبح، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: أنفع نفسي عن (أنفعني وأنفع إيّاي)، وكذلك الغائب لا يجوز لك أنْ تقول: ضربه، إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه لأنهم استغنوا عن الهاء وعن (إيّاه) بقولهم ظلمَ نفسه، وأهلك نفسه، ولكنّه يجوز ما قبح ها هنا في (حسبتُ و ظننتُ وخِلتُ وأرى و زعمْتُ ورأيتُ إذا لم تعنِ رؤية العين، و وجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشك) وذلك قولك: حسبْتُني وأراني و وجدتُني.... وإنّما افترقت (حسبت) وأخواتها والأفعال الأخر لأنّ حسِبتُ وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبنيّ عليه لتجعل

---

[58]-حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج1، ص324.

[59]- الأنباري، أبو البركات. *منثور الفوائد*. تحقيق: د. حاتم الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ص39.

[60]-العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. ص79.

[61]-نفسه. ص79.

[62]-ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج3، ص141.

[63]-حسن، عباس. *النحو الوافي*.ج1، ص218.

الحديث شكّاً أو علماً، ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تقتصر عليه مبتدأً.."[64]، علّل شارح المفصّل هذا المنع بقوله:" إنّما امتنع ذلك لأنّ الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم وأفعال النفس هي الأفعال التي لا تتعدّى نحو: قام زيدٌ وجلس بكر وظرف محمّد...فإذا اتحد الضميران فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه، والفاعل بالكليّة لا يكون المفعول بالكليّة لأنّه لا بدّ من مغايرة، ألا ترى أنّه يجوز ما ضربني إلّا أنا لأنّ الضميرين قد اختلفا من جهة أنّ أحدهما متّصل والآخر منفصل فلم يتّحدا من كلّ وجه.... وأمّا أفعال القلوب فإنه يجوز ذلك فيها ويحسن وذلك لأنّ تأثير هذه الأفعال إنّما هو في المفعول الثّاني ولأنّ الأوّل كالمعدوم"[65].

13- منع بعض الأسماء مِنْ أنْ تكون نعتاً أو منعوتاً: هناك مجموعة أسماء لا تصلح أن تكون نعتاً ولا منعوتاً ومنها ما يصلح أن يكون منعوتاً ولا يكون نعتاً، ومنها ما يصلح أنْ يكون نعتاً ولا يكون منعوتاً؛ فالضّمير وأسماء الشرط والاستفهام و(كم) الخبريّة و (ما) التعجبيّة والكثير من الظّروف المبهمة و (مِن و ما) النّكرتان التّامّتان والكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام **تُمنع مِنأنْ تكون صفةً أو موصوفاً**[66]؛ جاء في الكتاب:" اعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفاً مِن قِبل أنّك إنّما تضمر حين ترى أنّ المحدث قد عرف مَن تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها تعمّ وتؤكّد وليست صفة لأنّ الصفة تحلية نحو: الطّويل، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك... أو نحو الأسماء المبهمة"[67]، وقال الأستراباذي:" **لا يقع من الموصولات وصفاً إلّا ما في أوّله اللام** نحو:(الذي والتي واللائي لمشابهته لفظاً للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة أحرف فصاعداً بخلاف (مَن) و(ما)وأمّا (أيّ) الموصولة فلم تقع وصفاً، **وأمّا وقوع الموصول موصوفاً فلم أعرف له مثالاً** قطعيّاً.. والظاهر أنّه مستغنٍ بالصلة عن الصفة"[68]،**والعَلَم يُمنع أن يكون نعتاً**؛" فالعلَم لا يوصف به لأنّه لم يوضع إلّا للذّات المعيّنة لا لمعنىً في ذات"[69]،قال سيبويه:"العلم الخاصّ من الأسماءلا يكون صفة لأنّه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهماً"[70]، ومثال ذلك أنّه لا نستطيع أن نعرب مثلاً كلمة (محمّد) صفةً في قولنا:(هذا رجلٌ محمّدٌ)؛ وذلك لأنه اسم علم، ولا يدل على صفة أو حلية.

ومنها" **ما يصلح أنْ يكون نعتاً و لا يصلح أنْ يكون منعوتاً** : ألفاظ مضافة معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه ومن أشهرها(كلّ) نحو: أنت الأمين كلُّ الأمين... ومنها جدّ و حقّ، نحو: سمعنا من الخطباء كلاماً بليغاً جدّ بليغ، وأصغينا لهم إصغاءً حقَّ إصغاء... ومنها (أيّ) بشرط أنْ يكون المنعوت بها نكرة وكذلك المضاف إليه، نحو: الذي بنى الهرم الأكبر عظيمٌ أيُّ عظيمٍ... ومنها الاسم المعرّف بـــ(أل) العهديّة لأنّه يشبه الضمير ويقع موقعه، نحو: أكرمتُ عالماً تقيّاً فنفعني العالم، التّقدير: فنفعني.... والفاعل ضمير مستتر، فكلمة (العالِم) الثانية حلّت محلّ الضمير الفاعل المستتر... ففائدة (أل) العهدية التنبيه على أنّ مدلول ما دخلت عليه هو مدلول النّكرة السّابقة المماثلة لها في لفظها الخالية من (ألْ) "[71]، هكذا جاء في النحو الوافي،والظاهر أنّ القصد من كلام الأستاذ عباس حسن هو أنّ الاسم المعرّف بـــ(أل) العهدية لا يوصف لأنّه يقع موقع الضمير ويشبهه، والضمير أيضاً لا يوصف،

---

[64]- سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج2، ص376، 368.

[65]- ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج7، ص88.

[66]-ينظر: حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج3، ص466.

[67]- سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج2، ص12.

[68]- الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*. ج2، ص314، 315.

[69]-نفسه، ج2، ص314.

[70]- سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*.ج2، ص12.

[71]- حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج3، 467، 468 و ج1، ص422.

كما أنّه لا يصف، ويمكن الاستغناء عن (أل) وعن كلمة (عالم) الثانية اكتفاء بالضمير المستتر في الفعل (نفعني)، " فالثانية بمنزلة الضمير، والأولى بمنزلة مرجع الضمير، و (أل) هي الرابطة بينهما، والدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالاً معنويّاً"[72].

14- منع اجتماع حرفي توكيد: لا تجتمع (إنّ) ولام الابتداء في بداية الجملة لأنّ كلاً منهما يدلّ على التّوكيد فأخّرت لام الابتداء إلى الخبر " لئلّا يتوالى حرفا معنى، كما لا يتوالى حرفا نفي أو استفهام، وكانت اللام أولى بالتأخير من (إنّ) لثلاثة أوجه؛ أحدها أنّ اللام غير عاملة و (إنّ) عاملة وتأخير غير العامل أولى، والثاني أنّ اللام تؤثّر في المعنى فقط و (إنّ) تؤثّر في اللفظ والمعنى فكان إقرارها ملاصقة للفظ الذي تعمل فيه أولى والثالث أنّ (إنّ) لو أخّرت إلى الخبر فنصبته وارتفع ما قبلها تغيّر حكمها، وإنْ بقي ما قبلها منصوباً وما بعدها مرفوعاً لزم منه تقديم معمولها عليها"[73] وقال رضي الدين الأستراباذي:" لام الابتداء... كان حقّها أنْ تدخل في أوّل الكلام، ولكن لمّا كان معناها هو معنى (إنّ)... أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما، فأخّروا اللام وصدّروا (إنّ) لكونها عاملة والعامل حريّ بالتقديم على معموله وخاصّة إذا كان حرفاً؛إذ هو ضعيف العمل"[74].

15- امتناع دخول لام الابتداء في خبر (لكنّ و ليت ولعلّ وكأنّ): وذلك " لأنّه لا يخلو إمّا أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم... فإن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنّما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى لأنّ كل واحدة منهما للتأكيد وأمّا (لكنّ) فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنّما حسنت مع (إنّ) لأنّ (إنّ) تقع في جواب القسم، كما أنّ اللام تقع في جواب القسم، وأمّا لكنّ فمخالفة لها في ذلك لأنّها لا تقع في جواب القسم فينبغي ألّا تدخل اللام في خبرها"[75]، وكذلك لا تدخل لام الابتداء في خبر (كأنّ وليت ولعلّ)" لزوال معنى الابتداء والتّحقيق، والتّوكيد إنّما يراد به تحقيق المحقّق الثابت"[76].

16-منع دخول لام الابتداء (المزحلقة) في مواضع معيّنة أخرى: فلا تدخل اللام على الخبر المنفي" فلا يصح: إنّ العمل لَمَا طال بالأمس... بل يجب حذفها قبل (ما) النافية وغيرها مِن أدوات النّفي الدّاخلة على خبر (إنّ)....**و يمتنع أنْ تدخل على الخبر الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرّف غير مقرون بـ (قد)**، نحو: إنّ الطيّارة لأسرعتْ بل يجب حذفها[77]، "وأجازها الكسائيّ و هشام على إضمار (قد)، ومنعه الجمهور، وقالوا إنّما هذه اللام لام القسم"[78]، **ويمتنع أنْ تدخل على الجملة الفعليّة الشرطيّة**؛لأنّ" لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط ولا على فعله ولا على جوابه"[79] " فلا تدخل هذه اللام في حروف الشرط؛ فلا تقول:(إنّ زيداً لئنْ ضربته يضربْك)، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط؛ فلا تقول: (إنّ زيداً مَن يضربْه

---

[72]- **نفسه، ج1، ص423.**

[73]- **نفسه، ص155.**

[74]- **الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*. ج4، ص357.**

[75]-**الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ج1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مكتبة السعادة، 1961، ص214.**

[76]- **العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. ص 155.**

[77]- **ينظر: حسن، عباس. *النحو الوافي*. ص660، 661.**

[78]- **الأنصاري، ابن هشام. *مغني اللبيب*. ص 301.**

[79]-**حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج1، ص661.**

لأضربْه)؛ لأنّ جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط"[80]، وكذلك" لا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر؛ فلا تقول: (إنّ كلّ رجلٍ لَوَضَيْعَتُهُ) لأنّ أصلها لام الابتداء فلا تدخل إلّا على ما كانت تدخل عليه"[81] "**ولا على جملة مبدوءة بالسين و (سوف)**... فلو دخلت لوقع تعارض واضح؛ لأنّ لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال، أمّا السين و (سوف) فتجعل زمنه للمستقبل؛ فلو اجتمعتا في أوّل المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان"[82].

في حين تدخل لام الابتداء **في بداية الكلام** على (سوف) دون السين " لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التّوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى﴿**ولسوف يعطيك ربّك فترضى**﴾... ولم يكن ذلك في السّين لئلّا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ولشدّة اتّصال بعضهما ببعض واتصالهما بالكلمة"[83]، وخصّ ابن الحاجب **لامَ الابتداء في أوّل الكلام** بالمبتدأ[84]؛ أمّا الأنباريّ فأجاز دخولها على المفعول به، نحو" لطعامَك آكلٌ زيدٌ؛ الأصل في اللام ها هنا أنْ تدخل على (زيد) الذي هو المبتدأ، وإنّما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنّه لمّا قدّم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ"[85].

17- منع نداء الاسم المعرّف بـــ(أل): فقد نصّ صاحب الكتاب على أنّ نداء الاسم المعرّف بـ بـ(أل) لا يجوز باستثناء لفظ الجلالة، قال:" لا يجوز لك أنْ تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة، إلّا أنّهم قد قالوا : (يا الله اغفرْ لنا)، وذلك مِنْ قِبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثُر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف... وهي في اسم الله تعالى شي غير منفصل في الكلمة .... و زعم الخليل رحمه الله أنّ الألف واللام إنّما منعهما أنْ يدخلا في النّداء مِنْ قِبل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنّه إذا قال:(يا رجلُ ، ويا فاسقُ)، فمعناه كمعنى(يا أيها الفاسقُ، ويا أيّها الرجل)، وصار معرفة؛ لأنّك أشرت إليه، وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو : هذا... وصار معرفةً بغير ألف ولام؛ لأنّك إنّما قصدتَ قصدَ شيءٍ بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام "[86]، قال محبّ الدين أبو البقاء العكبري:" لا تدخل (يا) على الألف واللام لأمرين؛ أحدهما أنّ الألف واللام للتّعريف، و (يا) مع القصد إلى المنادى تخصصه وتعيّنه ولا يجتمع أداتا تعريف، والثّاني أنّ اللام لتعريف المعهود والمنادى مخاطب فهما مختلفان في المعنى"[87].

18- منع نداء الفعل والحرف والضّمير واسم الإشارة الذي فيه كاف الخطاب و المضاف للكاف: النّداء من خواصّ الاسم، فلا ينادى الحرف ولا الفعل والاسم " إنّما اختصّ به لأنّ المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضاً، و المفعوليّة لا تليق بغير الاسم"[88]، وقد يدخل حرف النّداء في اللفظ على غير الاسم ، كقوله تعالى :﴿**يا ليت قومي**

---

[80]- **الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*. ج4، ص358.**

[81]- **نفسه، الصفحة نفسها.**

[82]- **حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج1، 661، 662.**

[83]-**المالقي، أحمد. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد الخراط،د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ ، ص398.**

[84]- **الأنصاري، ابن هشام. *مغني اللبيب*. ص302.**

[85]-**الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ص403.**

[86]-**سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج2، ص195، 196، 197.**

[87]-**العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. ص226، 227.**

[88]- **السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج1، ص10.**

يعلمون﴾[89]، لكن هذا لا يلغي اختصاص النّداء بالاسم، فعند دخول النّداء على غير الاسم إمّا أنْ يكون حرف النّداء عندئذٍ" للتنبيه لا للنّداء وحرف التّنبيه يدخل على غير الاسم.. أو للنّداء والمنادى محذوف"[90]، والرأي الراجح هو أنْ تكون للتنبيه، وضعّف ابن مالك الرأي الذي يجد أنّ (يا) هنا للنداء، "فالقائل لذلك قد يكون وحده؛ فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف"[91]، وكذلك رجّح الأستاذ عباس حسن رأي التنبيه لشموله لكل الحالات[92]،وقال جلال الدين السّيوطي في الهمع في باب (ما لا ينادى): لا ينادى الضّمير عند الجمهور، وأمّا ضمير الغيبة والتكلّم فلأنهما يناقضان النداء؛ إذ هو يقتضي الخطاب، وأمّا ضمير المخاطب فلأنّ الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لأنّ أحدهما يغني عن الآخر... ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب، نحو يا ذاك... ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب، نحو: يا غلامك لأنّ المنادى حينئذٍ غير مَن له الخطاب، فكيف ينادى مَنْ ليس بمخاطب"[93].

19- منع وجود (يا) النداء في تركيب (اللهمّ): قال تعالى﴿ **قل اللهمّ مالكَ المُلْك تُؤتي المُلْك مَنْ تشاء**﴾[94]، كانت هذه المسألة معرض خلاف بين الكوفيين والبصريين، وقد جاء الحديث مطوّلاً عن ذلك في كتاب الإنصاف؛ فهي عند الكوفيين" ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النّداء، وذهب البصريّون إلى أنّها عوض من (يا) التي للتّنبيه في النّداء، والهاء مبنيّة على الضّم لأنّه نداء، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل فيه (يا الله أمّنا بخير) إلّا أنّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، وقالوا: والذي يدلّ على أنّ الميم المشدّدة ليست عوضاً من (يا) أنّهم يجمعون بينهما، قال الشاعر:

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا أقول : يا اللهمّ يا اللهمّا

فجُمع بين الميم و(يا)، ولو كانت الميم عوضاً من (يا) لَمَا جاز أنْ يُجمع بينهما لأنّ العوض والمعوّض لا يجتمعان، وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّا أجمعْنا أنّ الأصل (يا الله) إلّا أنّا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين، و(يا) حرفين، ويُستفاد من قولك(اللهمّ) ما يُستفاد من قولك (يا الله) دلّنا ذلك على أنّ الميم عوض من (يا) لأنّ العوض ما قام مقام المعوّض ولا يجمعون بينهما إلّا في ضرورة الشّعر"[95]، وقال أبو رجاء العطاردي:" هذه الميم تجمع سبعين اسماً من أسمائه"[96].

قال الدكتور عبد الرّحمن إسماعيل:" الميم في نحو (اللهمّ) زادتها العرب في آخر لفظ الجلالة في باب النّداء خاصّة للتّعظيم أو أنّ العرب استعملت اسمين للجلالة أحدهما يُستعمَل في النّداء وغيره وهو (الله)، والثّاني اختصّته بباب النّداء وهو (اللهمّ)، وعليه فليست الميم عوضاً من حرف النّداء، ولا تعاقب بينها وبينها في الكلام، بل يجوز أنْ يجتمعا في الكلام ولا غضاضة في ذلك"[97]، أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن إسماعيل؛ لأنّ الميم لو كانت عوضاً من الياء لوجب أن تتقدّم على المنادى بأيّ حال من الأحوال، ونحويّاً الميم ليست حرفاً عاملاً لا فرعاً ولا

---

[89]- سورة (يس) 26.

[90]- السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج1، ص9.

[91]- نفسه، ج1، ص9.

[92]- ينظر: حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج4، ص6.

[93]- نفسه، ج3، ص46، 47.

[94]- سورة آل عمران 26.

[95]- الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ج1، ص 280، 281.

[96]- الأندلسي، أبو حيّان. *البحر المحيط*. ج2، ص436.

[97]- إسماعيل، د. عبد الرحمن. *التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية* .ط1، المكتبة التوفيقية، 1982، ص 27.

أصالةً، وأيضاً كلام الكوفيّين بعيد لأنّ هذا التّقدير لا يعتمد على أيّ أساس أو تعليل، بل هو تعليل شكليّ فقط لتخريج هذا التّركيب.

20- منع اجتماع الياء والتاء في المنادى (أبتِ): فقد" نصّ النّحويّون على أنّه لا يجوز تعويض تاء التّأنيث عن ياء المتكلّم إلّا في النّداء"[98]، فالتّاء عند البصريين بدل من الياء، و" الدّليل على أنّها بدل منها أنّهم لا يجمعون بينهما، وإنّما أبدلت تاء التّأنيث؛ لأنّها تدلّ في بعض المواضع على التّفخيم كما في علّامة ونسّابة، والأب والأمّ مظنتا تفخيم، ودليل كونها للتّأنيث انقلابُها في الوقف هاءً"[99]،أمّا الكوفيّون فلم يعتمدوا فكرة النّيابة هنا، بل وجدوا أنّ " التّاء للتّأنيث، وياء الإضافة مقدّرة بعدها"[100]،أرى بعداً فيما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنّ ياء الإضافة لو أنّها مقدرة بعد التّاء لما كان حينئذٍ داعٍ للتّاء.

قال تعالى:﴿**إذ قال يوسف لأبيه يا أبتِ إنّي رأيت أحد عشر كوكباً والشّمس والقمر رأيتهم لي ساجدين**﴾[101]، " فالتّاء عند سيبويه بدل من ياء الإضافة"[102]، ولهذا " لا يقال يا أبتي لأنّ التّاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما"[103]، وعلّل الزمخشري نيابة تاء التّأنيث عن الياء بأنّ " التّأنيث والإضافة يتناسبان في أنّ كلّ واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره... وهذه الكسرة هي الكسرة التي كانت قبل ياء المتكلّم في قولك يا أبي قد زُحلقت إلى التّاء لاقتضاء تاء التّأنيث أنْ يكون ما قبلها مفتوحاً"[104]، ونابت التّاء عن الياء لكن هذه النّيابة لم تعط للتّاء أيّ دور نحويٍّ؛ فالمحلّ النّحويّ الإعرابيّ هو للياء المحذوفة، فبالرّغم من حذفها بقيت ممتلكةً هذا المحلّ، وليس المحلّ للتّاء رغم وجودها مكان الياء، " فياء المتكلّم المحذوفة مضاف إليه، وجاءت تاء التّأنيث وهي حرف عوضاً مع بقائها حرفاً للتّأنيث كما كانت وليست المضافَ إليه"[105].

21- قضايا المنع في بنية اسم الإشارة:" فكاف الخطاب" لا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بحرف التنبيه (ها) وبينهما فاصل كالضمير في مثل: هأنذا محب للإنصاف، فلا يقال في الأفصح هأنذاك"[106]، كما "يمتنع أن توجد لام البعد في وحدها في اسم الإشارة دون كاف الخطاب"[107]، و لا يجوز اجتماع لام البعد و (ها) التنبيه مع كاف الخطاب؛ قال بهاء الدّين بن عقيل:" إنْ تقدّم حرف التّنبيه الذي هو (ها) على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول : هذاك، ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام، فلا تقول: هذالك"[108]، جاء في همع السّيوطي:" لا تدخل مع اللام بحال؛ فلا يقال: هذالك، وعلّله ابن مالك بأنّ العرب كرهت كثرة الزوائد، وقال غيره: (ها) تنبيه واللام تثنية؛ فلا يجتمعان، وقال السّهيلي: اللّام تدلّ على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب و (ها)

---

[98]- الحموز، د. عبد الفتاح. *ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل*. ط1، دار عمار، الأردن، 1987، ص 33.

[99]- الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*. ج1، ص391.

[100]- نفسه، الصفحة نفسها.

[101]-سورة يوسف 4.

[102]- القرطبي، محمد.*الجامع لأحكام القرآن*. ج9، تحقيق: إبراهيم اطفيش ، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985. ص 121.

[103]- النحاس، أبو جعفر. *إعراب القرآن*. ج2، تحقيق: د. زهير زاهد،ط2، عالم الكتب، 1985. ص 311.

[104]- الزمخشري، محمود. *الكشاف*. ج3، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض،ط1 مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص252.

[105]- حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج3، ص 172.

[106]-حسن،عباس. *النحو الوافي*. ج1، ص325.

[107]-نفسه، ج1، الصفحة نفسها.

[108]-ابن عقيل، بهاء الدين. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. ج1، ص134، 135.

تنبيه للمخاطب لينظر، وإنّما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره؛ فلذلك لم يجتمعا"[109]، وإذا كان اسم الإشارة لمثنى أو جمع فإن "ابن مالك يرى أنّه لا يجوز أنْ يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذٍ"[110]..." فلا يقال (هذانك و هؤلئك) لأنّ واحدهما (ذاك و ذلك) فحمل على ذلك مثنّاه وجمعه لأنّهما فرعاه وحمل عليهما مثنى (ذلك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى"[111].

22- منع جرّ الفعل والحرف:" قال سيبويه:" ليس في الأفعال جرّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتّنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[112] وحروف الجرّ:" تختصّ بالأسماء لأنّ الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه، والفعل لا يقتضي إلّا الاسم"[113]، وقال محمد الصّبان:" أمّا الجرّ فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلّا عن الاسم"[114]و" أمّا الحروف فلأنها مبنيّة لا يدخلها الجرّ ولا شيء مِن أنواع الإعراب، ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم عليها بإعراب ذلك الموضع"[115].

23- منع تعريف الفعل والحرف: (أل)" أصل معناها التّعريف وهو لا يكون إلّا للاسم"[116] جاء في الأصول: " والاسم أيضاً قد يُعرف بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتّعريف نحو: الرجل.. فهذا لا يكون في الفعل ، ولا تقول اليقوم ، ولا اليذهب"[117]، فالتّعريف من خواصّ الأسماء" إذ لا حظَّ لغير الاسم في التّعريف"[118]، وقد علّل ابن يعيش اختصاص التّعريف بالاسم بقوله" إنّما كان التّعريف مختصّاً بالاسم لأنّ الاسم يُحدَّثُ عنه والمُحدَّثُ عنه لا يكون إلّا معرفةً، والفعل خبر، وقد ذكرنا أنّ حقيقة الخبر أنْ يكون نكرةً، ولا يصحّ أيضاً تعريف الحرف لأنه لمّا كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما ، وجزء الشّيء لا يوصف بكونه معرفةً، ولا نكرةً ؛ فلذلك كانت أداة التّعريف مختصّة بالاسم"[119].

24- منع الإسناد إلى الفعل والحرف: جاء عند شارح المفصّل:" الإسناد وصف دالّ على أنّ المسند إليه اسم إذ كان ذلك مختصّاً به لأنّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك لأنّ الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئاً؛ إذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه نحو : قام زيدٌ و قعد بكر، والفعل نكرة لأنّه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد، ولو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة لأنّ حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يَعلمه ليستفيده، ولا يصحّ أن يسند إلى الحرف أيضاً شيء لأنّ الحرف لا معنى له في نفسه؛ فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره"[120]، والمنع هنا منعٌ من

---

[109]- **السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج1،. ص263.**

[110]- **ابن عقيل، بهاء الدين. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*.ج1، 134.**

[111]-**السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج1، ص263.**

[112]- **سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. ج1، ص14.**

[113]- **العكبري، أبو البقاء. *اللباب في علل البناء والإعراب*. ص48.**

[114]- **الصبان، محمد علي. *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ج1، ص83.**

[115]- **ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج1، ص25.**

[116]-**الأشموني، أبو الحسن. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ج1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، مصر، 1939، ص22.**

[117]- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. *الأصول في النحو*.ج1،ص 37.**

[118]- **السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. ج1، ص 10.**

[119]- **ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. ج1، ص 25.**

[120]-**نفسه،ج1، ص24.**

الإسناد المعنوي؛ لأنّ هناك فرقاً بين الإسناد اللفظي والمعنوي؛" فالمعنوي هو أنْ تنسب للكلمة ما لمعناها، نحو: (حضر أخوك)، ومعنى ذلك أنْ تنسب الحضور للشخص الذي هو أخوك لا للفظ.. أمّا الإسناد اللفظي فينسب الحكم إلى اللفظ كقوله: زعموا مطية الكذب؛ أيْ هذا اللفظ مطيّة الكذب"[121]، فالمنع هنا هو منعٌ من المعنويّ فقط، واللفظي يكون في الفعل والحرف والاسم، أمّا المعنوي فيكون في الاسم فقط.

25- **ضوابط المنع في أسلوب الاشتغال: فيُمنعُ نصبُ الاسمِ** المشتغلِ عنه" إذا وقع بعد أداة تختصّ بالابتداء كـــ(إذا) التي للمفاجأة؛ فتقول: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو)، برفع (زيد)، ولا يجوز نصبه؛ لأنّ (إذا) هذه لا يقعُ بعدها الفعلُ لا ظاهراً ولا مقدراً، وكذلك إذا ولى الفعلَ المشتغلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل مابعدها فيما قبلها كأدوات الشّرط والاستفهام و (ما) النافية، نحو: (زيدٌ إنْ لقيتَهُ فأكرمْه، وزيدٌ هل تضربُه؟ وزيدٌ ما لقيتهُ)؛ فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة، ولا يجوز نصبه؛ لأنّ ما لا يصلح أنْ يعمل فيما قبله لا يصلح أنْ يفسِّر عاملاً فيما قبله؛ أيْ كذلك يجب رفع الاسم إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يرد ماقبله معمولاً لِما بعده"[122]، و كذلك" لام الابتداء نحو: (إنّي لَلوالدُ أطيعه)؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل على المفعول به، و واو الحال:(أسرعُ والصاروخُ أغيثه)؛ فلا يصح نصب (الصاروخ) على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله، والجملة في محل نصب على الحال؛ لأن الجملة المضارعية التي مضارعها مثبت غير مسبوق بـــ(قد) لا تقع حالاً إذا كان الرابط هو الواو فقط، ومنها (ليت) المتصلة بـــ(ما) الزائدة في مثل: (ليتما وفيٌّ أصادفه)؛ لأنّ (ما) الزائدة لا تُخرجُ (ليت) مِن اختصاصها بالأسماء؛ إذ يجوز إعمال (ليت) وإهمالها؛ فالمنصوب بعدها اسم لها، ولا يصحّ أنْ يقع بعدها فعلٌ مطلقاً"[123]، **ويُمنعُ رفعُ الاسم**" إذا وقع بعد أداة لا يليها إلّا الفعل كأداة الشّرط وأداة التحضيض والعَرْض والاستفهام إلّا الهمزة، نحو: إنْ ضعيفاً تصادفه ترفقْ به- حيثما أديباً تجالسه يؤنسْك- ألا زيارةً واجبةً تؤدّيها- أين الكتابَ وضعتَه؟ فلا يجوز الرفع على الابتداء، وإذا رُفع الاسم لا يكون مبتدأ، بل يكون فاعلاً لفعل محذوف"[124]، قال تعالى﴿**إنْ أحدٌ مِن المشركينَ استجارَكَ فأجِرْهُ**﴾[125]، فالاسم هنا وقع مرفوعاً بعد أداة الشرط، وهو ليس مبتدأ بل يُعرب فاعلاً لفعل محذوف.

الخاتمة:حاول البحث قدر المستطاع أنْ يطبّق مفهوم المنع على كثير من الأبواب والأساليب النحوية، وعلى الفعل والاسم والحرف، وقد تتبعنا معنى هذا المفهوم ومرادفاته في أمّهات الكتب النحوية، وحاولنا أنْ نقارن بين آراء النحاة ووجهات نظرهم في هذا الموضوع، ولا سيّما في بعض المسائل الخلافية، وبيّن البحث أنّ المنع واحد من المفهومات التي عُبّر عنها بأكثر من مصطلح واحدفي النحو العربي، وبيّنا دوره مع مرادفاتهفي بناء النظام النحوي والبنية التركيبية، وتوصل البحث للنتائج الآتية:

1- بيّن البحث أن مفهوم المنع النحوي هو جزء من مفهوم الاشتراط العام الذي يحكم كلّ الأبواب النحوية في تقسيماتها وأجزائها وعللها.

2- وضّح البحث أن مفهوم المنع قريب من فكرة الوجوب النحوي في كثير من الأحيان وإن اختلف المصطلحان في بعض أحكامها، وذلك لكون الوجوب أيضاً جزءاً من الاشتراط.

---

[121]-السامرائي، د. فاضل. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*. ط2، دار الفكر، 2007، ص30.

[122]- ابن عقيل، بهاء الدين. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*.ج2، ص136، 137.

[123]-حسن، عباس. *النحو الوافي*.ج2، ص133.

[124]- حسن، عباس. *النحو الوافي*. ج2، ص131.

[125]- سورة التوبة، 6.

3- وضح البحث أنّ الماهيات النحوية وضعت تحت شروط معينة لا يجوز الخروج عنها، فكما رأينا في قضية المنع في باب الصفة؛ هناك كثير من الكلمات التي لا يجب أن تكون نعتاً وأخرى لا يجب أن تكون منعوتاً.
4- قيام النحو على التعليل في أحكامه وإن كان هناك كثير من الخلافات في هذا الموضوع لكنها لا تخرج الفكر النحوي عن مفهوم التعليل.
5 – وضّح البحث فكرة تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، وهذا ما رأيناه في أثناء تتبعنا لمفهوم المنع في أمهات الكتب النحوية.

المصادر والمراجع:

1- *القرآن الكريم.*

2- الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*.تحقيق:يوسف عمر، ط2، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1996، 488 ص.

3- الأشموني، أبو الحسن. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*.تح:محمد عبد الحميد، ط2، 193، 676ص.

4- الأنباري،أبوالبركات.*الإنصاف*.تح:محمدعبد الحميد، ط4، مكتبة السعادة، 1961، 880ص.

5- الأنباري، أبو البركات.*منثور الفوائد*. تح: د.حاتم الضامن، ط1،مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، 769ص

6- ابن الأنباري،عبد الرحمن. *أسرار العربية*.تح:محمد شمس الدين،ط1،الكتب العلمية، 1997، 550ص.

7- الأندلسي، أبو حيان.*البحر المحيط*. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، 540ص.

8- الأنصاري، ابن هشام. *مغني اللبيب*. تح:د.مازن المبارك و حمد الله،ط2، بيروت، 1969، 1050ص.

9- إسماعيل، د. عبد الرحمن. *التعويض وأثره في الدراسات النحوية*. ط1، المكتبة التوفيقية، 1981، 159ص

10- برجشتراسر. *التطور النحوي*. تح:د. رمضان عبد التواب،ط2، مكتبة الخانجي،القاهرة، 1994، 238ص.

11- حسن، عباس. *النحو الوافي*. ط3، دار المعارف، مصر، 1974، 736ص.

12- الحموز،د.عبد الفتاح *ظاهرة التعويض في العربية*.ط1،دار عمار، 1978، 163 ص.
13- الزجاجي، أبو القاسم. *الإيضاح في علل النحو*. تح د.مازن المبارك،ط1 ، بيروت، 1972، 760ص.

14- الزمخشري، محمود. *الكشاف*. تح: عادل عبد الموجود و علي معوض، ط1،الرياض، 1998، 685ص.

15- السامرائي، د. فاضل. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*. ط2، دار الفكر، 2007، 233ص.

16- ابن السراج، أبو بكر.*الأصول في النحو*. تح: د. الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، 1996، 843 ص.

17- سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*.تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، الخانجي القاهرة، 1988، 446ص.

18- السيوطي، جلال الدين. *الأشباه والنظائر*. تحقيق: طه سعد، ط1، مكتبة الكليات، 1957، 675 ص.

19- السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع*. تح: عبد العالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، 415ص.

20- الصبان،محمد.*حاشية الصبان على شرح الأشموني*.تح:طه سعد المكتبة التوفيقية، 564 ص.

21- ابن عقيل، بهاء الدين.*شرح ابن عقيل*.تح: محمد عبد الحميد، ط2، القاهرة، 1980، 700ص.

22- العكبري،أبوالبقاء.اللباب في علل البناء والإعراب.تح: محمد عثمان، ط1، ، 2009، 654 ص.

23- القرطبي، محمد. الجامع لأحكام القرآن.تح:د. اطفيش، ط2، إحياء التراث، بيروت، 1985، 898ص.

24- القوزي،عوض.*المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*.ط1،الرياض، 176ص.

25- المالقي،أحمد.*رصف المباني*.تح:أحمد الخراط،د.ط1،مجمع اللغة العربي،دمشق، 852 ص.

26- المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*. تحقيق: عضيمة، د.ط، التراث الإسلامي، القاهرة 1994، 417 ص.

27- ابن منظور، جمال الدين. *لسان العرب*. تح:محمد عبد الوهاب و محمدالعبيدي، ط3، دارالتراث العربي، بيروت، 1999، 436 ص.

28- النحاس، أبو جعفر. *إعراب القرآن*. تحقيق: زهير زاهد، ط2، عالم الكتب، 1985، 490 ص.

29- ابن يعيش، موفق الدين. *شرح المفصل*. د.ط، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت، 1576 ص.